MOVING MINDS ALLIANCE

الشبكة العربية للطفولة المبكرة
Arab Network for Early Childhood

تقرير جلسة العمل التفاعليّة بعنوان:

من الأدلّة العلمية إلى السياسات والبرامج

إعداد: د. فتحي احميدة

في إطار «المنتدى الإقليمي الأوّل حول بحوث الطفولة المبكّرة في الأزمات» تحت عنوان «من الأدلّة العلميّة إلى البرامج والسياسات في المنطقة العربية: الأبحاث والحقوق والعمل الإقليمي من أجل الأطفال الصغار في الأزمات»، عُقدت ورشة عمل هدفت إلى تحديد التحدّيات المرتبطة بجمع البيانات والبحوث في سياقات الأزمات، وتوضيح أولويات البحث في مجال الطفولة المبكّرة، إضافةً إلى تحليل أسباب ضعف تحويل البحوث إلى سياسات فعّالة، واقتراح حلول مبتكرة لتعزيز الربط بين المعرفة العلمية وصنع القرار.

خلال جلسات الورشة، طرح المشاركون/ات مجموعة من الأفكار التي عكست واقع العمل البحثي والتطبيقي في المنطقة العربية، وأسهمت في بلورة مقترحات عملية لتفعيل دور البحث في صياغة السياسات والبرامج. ويمكن تلخيص تلك الأفكار في المحاور الأربعة الآتية:

أوّلًا: التحدّيات في جمع البيانات

أجمع المشاركون/ات على أنّ جمع البيانات في المنطقة يواجه عقبات متعدّدة، من أبرزها صعوبة الوصول إلى بيانات محدّثة وموثوقة، وغياب أدوات ومعايير موحّدة بين الدول، إضافةً إلى محدوديّة التمويل وارتفاع كلفة جمع البيانات، وضعف الكوادر المتخصّصة والقدرات البحثيّة. كما برزت تحديات مرتبطة بتباين السياقات والسياسات الوطنية بين الدول، وصعوبة الوصول إلى المناطق النائية أو المتأثّرة بالأزمات وجمع البيانت منها. وأشار المشاركون/ات كذلك إلى غياب ثقافة التوثيق والمساءلة، وانخفاض دافعيّة المستجيبين/ات وعدم إدراكهم لأهمية البيانات، وغياب آليات التغذية الراجعة للمستجيبين/ات، فضلًا عن ضعف التكامل الرقمي بين المنصّات الوطنية والإقليمية.

ولمواجهة هذه التحدّيات، أوصى المشاركون/ات بضرورة إنشاء قواعد بيانات وطنية وإقليمية محدّثة بشكل مستمر، وتوحيد أدوات القياس والمعايير بين الدول، وتخصيص ميزانيات وطنية إلى جانب الدعم الإقليمي والدولي. كما أكّدوا أهمية بناء القدرات البحثية الوطنية، وتعزيز التنسيق وتبادل الخبرات بين البلدان العربية، وإشراك المجتمع المدني في جمع البيانات خاصّةً في المناطق الهشّة. وبرزت أيضًا توصيات حول نشر ثقافة التوثيق وتعزيز الشفافية والمساءلة، ورفع الوعي حول أهمية البيانات في تحسين السياسات، وتزويد المشاركين/ات بنتائج ملموسة تشجّع على الاستجابة، إلى جانب تطوير أنظمة رقمية مترابطة تربط المنصات العربية بالعالمية.

ثانيًا: أولويات بحوث الطفولة المبكّرة الحالية

أشار المشاركون/ات إلى أنّ البحوث الحاليّة في مجال الطفولة المبكّرة ما زالت تعاني من فجوات واضحة، إذ تغيب الأبحاث التي تستهدف المرحلة العمرية الحرجة من الولادة حتى ثلاث سنوات، وتفتقر المناهج الخاصة بهذه الفئة العمرية إلى معايير واضحة. كما تعاني المنطقة من قلّة أدوات التقييم المناسبة خاصّةً «مؤشّرات الاستعداد للتعلّم»، وغياب الدراسات حول أثر الرقمنة على نموّ الأطفال وحُسن حالهم. ويقتصر معظم الدراسات على منهجيات مستعرضة لا تتيح استقصاء التطوّر النمائي بدقّة، فضلًا عن ضعف تتبّع أثر البرامج بعد تطبيقها. كما لوحظت ندرة الأبحاث التي تتناول أوضاع الأطفال في ظروف الأزمات، وضعف مشاركة صانعي/ات القرار في صياغة السياسات، إلى جانب صعوبة تحديد الأدوار الوالديّة في ظلّ الأزمات الراهنة.

وقد أتت التوصيات لتشمل إجراءَ بحوثٍ متخصّصةٍ في القضايا التربويّة والمناهج الملائمة للمرحلة العمرية (الولادة حتى 3 سنوات)، وتطوير دراسات لتحديد الكفايات الأساسية لمقدّمي/ات الرعاية ووضع معايير وطنية لاختيارهم، وتعزيز الأبحاث حول جاهزية الأطفال عند الانتقال إلى التعليم النظامي. كما أوصى المشاركون/ات بالتوسّع في الدراسات حول الرقمنة وقياس أثرها على تطوّر الأطفال، وإجراء أبحاث طوليّة في مجال المعايير النمائيّة، وإجراء بحوث تقييميّة لقياس الأثر الفعلي للبرامج والمشاريع المنفّذة. وأكدت المداخلات أهمية دراسة أثر الأزمات (الحروب، الفقر، التغير المناخي) على النمو الدماغي والمعرفي للأطفال، وتفعيل مشاركة صانعي/ات القرار في استراتيجيات الطفولة المبكّرة، إضافةً إلى صياغة نماذج جديدة للأدوار الوالديّة تتماشى مع التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثًا: أسباب ضعف تحويل البحوث إلى سياسات

أحد المحاور الرئيسة للورشة كان تحليل أسباب ضعف تحويل الأبحاث إلى سياسات فعّالة. وقد تبيّن أنّ إعداد السياسات غالبًا ما يتمّ بمعزل عن الأدلّة العلميّة وذلك في ظلّ ضعف التنسيق بين القطاعات وغياب آليات رسمية لنقل المعرفة. ويعتمد بعض صانعي/ات القرار على الخبرة الشخصية أو الضغوط السياسية بدلًا من الأدلّة البحثية، كما أنّ ارتفاع تكاليف التطبيق، وهيمنة التمويل قصير الأجل، وضعف القدرة على فهم الأبحاث المعقّدة كلّها عوامل تعرقل الاستفادة من نتائج البحوث. إضافةً إلى ذلك، ناقش الباحثون/ات تحدّيات ربط نتائج البحث العلمي بالواقع المحلّي، وإشراك المجتمع المدني، بينما يركّز كثيرون على النشر الأكاديمي من دون أثر عملي، خاصةً بعد تأخّر نشر النتائج عند انتهاء الحاجة إليها. كما أنّ غياب الوعي بأهمية البحث وضعف المهارات التحليلية، ونقص المصطلحات العلمية باللغة العربية لبعض المفاهيم العلمية كلُّها قيودٌ إضافية. وأخيرًا عبّرالمشاركون/ات عن ضعف قنوات نقل المعرفة عبر وسائل تواصل فعّالة مع صنّاع القرار، فضلًا عن تضارب أولويات المانحين مع الاحتياجات الوطنية، وضعف مشاركة القطاع الخاص في دعم البحث.

في ضوء ذلك، دعا المشاركون/ات إلى مجموعة من الحلول، أبرزها دمج مراكز الأبحاث ضمن وحدات صنع القرار، وإنشاء لجان رسمية لمتابعة تطبيق النتائج، وتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة. كما أوصوا بتطوير خطط تمويل مستدامة، وتشجيع البحث التطبيقي بالشراكة مع المجتمع المدني، مع ضرورة تحسين جودة الأبحاث وربطها بالأولويات الوطنية. وأكدوا أهمية بناء القدرات من خلال التدريب على استخدام الأدلة العلمية، وتبسيط النتائج باستخدام الوسائل البصرية، ودمج التفكير النقدي والتحليلي في التعليم. كما برزت توصيات حول تطوير وسائل تواصل سهلة وفعّالة بين الباحثين/ات وصنّاع القرار، وتوطين البحث ومصطلحاته باللغة العربية، وإشراك أصحاب المصلحة منذ البداية لضمان توافق النتائج مع الواقع الوطني.

رابعًا: الأفكار والابتكارات لتحويل الأبحاث إلى سياسات وبرامج

ناقش المشاركون/ات مجموعة من الأفكار المبتكرة لتعزيز دور الأبحاث في صياغة السياسات، أهمّها ربط البحث بالأولويات الوطنية، وإشراك أصحاب المصلحة في مختلف المراحل، وتبسيط لغة الأبحاث باستخدام الإنفوغرافيا والوسائل التفاعليّة، وربط النتائج بالواقع الحالي وقصص النجاح. كما شدّدوا على ضرورة إبراز الفوائد الاقتصادية قصيرة وبعيدة المدى للبحوث، وتحويلها إلى أوراق سياسات عمليّة قابلة للتطبيق. غير أنّ هذه الأفكار تصطدم بتحديات عدّة، منها تضارب الأجندات بين الأولويات الوطنية

والبحثية، وضعف البيئة البحثية الوطنية، وغياب المشاركة الفعّالة لأصحاب المصلحة، إلى جانب صعوبة لغة الأبحاث. كما تبرز مشكلات في ربط النتائج بالواقع العملي وتوضيح أثرها الاقتصادي، وضعف القدرات الوطنية القادرة على إدارة هذا التحوّل.

للتغلّب على هذه العقبات، أوصى المشاركون/ات بتبنّي أنظمة تحفيز وطنية تدعم الأبحاث ذات الأولوية التنموية، وإشراك الباحثين/ات في رسم السياسات وإعطائهم دورًا استشاريًّا في مرحل اتّخاذ القرار، وتبسيط لغة الأبحاث لتصبح أكثر قربًا من صنّاع القرار. كما أكدوا أهمية تطوير القدرات البحثية وصياغة نماذج مناصرة تتلاءم مع السياق الثقافي والسياسي والاجتماعي لكلّ بلد، مع مراعاة أسلوب الطرح والإقناع المناسب لكل سياق؛ ففي بعض السياقات (مثل عُمان) يُفضَّل الحوار الهادئ غير المباشر، بينما في سياقات أخرى (مثل تونس) يمكن اعتماد النقد البنّاء شرط اقترانه بالحلول العمليّة.

خلاصة

من خلال استعراض المحاور الأربعة السابقة، يُلاحَظ أنّ الورشة عكست قناعة المشاركين/ات بأنّ تحويل الأدلّة العلمية إلى سياسات وبرامج عملية ليس مسارًا تقنيًّا فحسب، بل عملية إجرائية تتطلّب توافقًا بين البحث والواقع الوطني، وبناء شراكات بين الباحثين/ات وصنّاع القرار والمجتمع المدني.

ولتحقيق ذلك، دعا المشاركون/ات إلى تطوير منظومة عربية متكاملة لإدارة البيانات والبحوث، تشمل إنشاء قواعد بيانات محدّثة، وتوحيد أدوات القياس والمعايير، وتخصيص موارد ماليّة مستدامة، وبناء القدرات وتعزيز الشراكات والتكامل الرقمي بين الدول. كما دعوا إلى توجيه الأبحاث نحو قضايا الطفولة المبكّرة، خصوصًا من الولادة حتى ثلاث سنوات، مع تطوير المناهج والكفايات المهنيّة ودراسة أثر الرقمنة والأزمات على نموّ الأطفال. وشدّدوا على ضرورة دمج مراكز البحث في منظومة صنع القرار، وتبسيط نتائج الدراسات، وتوطين المصطلحات العلمية، وتفعيل قنوات التواصل بين الباحثين/ات وصنّاع القرار، إضافةً إلى تبنّي آليات تحفيز وطنيّة وتشجيع البحث التطبيقي لضمان تحويل الأبحاث إلى سياسات وبرامج عمليّة قابلة للتنفيذ والمتابعة.